

**الأحاديث التي حكم عليها الحافظ ابن
كثير بقوله (لا بأس به) دراسة تطبيقية
في كتاب إرشاد الفقيه**

م.د. محمد شاكر محمود

كلية الإمام الأعظم رحمه الله الجامعة

الأحاديث التي حكم عليها الحافظ ابن كثير بقوله (لا بأس به) دراسة تطبيقية في كتاب إرشاد الفقيه. يعد الحافظ " ابن كثير " من علماء المسلمين الموسوعيين الذين اشتهروا بغزارة مؤلفاتهم، وتعددتها ما بين التفسير، والحديث، والفقه، والتأريخ. ويُعدُّ كتابه " إرشاد الفقيه إلى أدلة التنبيه " من الكتب المعتمدة في ذكر الأحاديث والحكم عليها للمسائل الفقهية في المذهب الشافعي. وبما أن الحافظ ابن كثير له باع طويل في علم الحديث، فقد تميز في هذا الكتاب بقوله عند الحكم على بعض الأحاديث " لا بأس به " وقد جاء هذا البحث ليدرس مراد الحافظ الكبير في هذه اللفظة، وما يعنيه منها، ومدى موافقتها لأقوال الأئمة المتقدمين من أهل الحديث .

Hadiths which AL_Hafiz Ibn Kathir ruled by saying (It's Ok) an applied study in the book "Guidance of the Jurist "AL_Hafiz " Ibn Kathir" is one of the encyclopedic Muslim scholars Those famous for the abundance of their books and their multiplicity between Interpretation, Hadith, Jurisprudence and History .

And his book " Guidance of the Jurist to alert guides" is considered one of the books approved in mentioning the hadith And the judgment on it for juristic issues in Al_shafii doctrine

Al-Hafiz Ibn Kathir has a long history in the science of hadith ,He is distinguished in this book by saying when judging some hadiths " It's Ok " this research has come to study the intended of AL_ Hafiz AL_ Kabir in this word and what he means from it, and to what extent it agree with the sayings of the applicants imams from the people of the hadith.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضِلَّ فلا هاديَّ له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدهُ ورسوله ، اللهم صلِّ عليه وعلى آله وصحبه وسلِّم تسليماً كثيراً. وبعد، فقد سخر الله لهذه الأئمة من العلماء الذين ينافحون عن حدودها، ويُبينون للناس أمر دينهم، فيرفعوا الجهل ويزيلوا اللبس، ويبسطوا مراد الشريعة على أكمل وجه مجتهدين في ذلك، فإن اصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر الاجتهاد. وكان من هؤلاء العلماء الإمام الحافظ الفقيه " عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير " رحمه الله الذي برع في شتى الفنون من التفسير، والحديث وعلومه، والفقه التاريخ، وغيرها حتى انتشر وذاع صيته، وأصبح معلماً من أعلام أمتنا. وقد كان لكتابه " إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه " الذي يعتبر سنماً كتاب التنبيه^(١)، حيث بين في هذا الكتاب أدلة كتاب التنبيه، وقد استعمل فيه عبارات المحدثين من جرح وتعديل، وهو أحدهم وصاحب اليد الطولى في ذلك . ومما استوقفنا في هذا الكتاب هو حكمه بقوله: " لا بأس به " على بعض من الأحاديث رأيت جمعها ودراستها، بُغية الوقوف على مراده من هذا الحكم. وكانت منهجيتي في البحث بعد أن قمت بجرد هذه اللفظة من الكتاب وبينان مواضعها، خرَّجت الأحاديث واقتصرت على الكتب التسعة، إلا إذا كانت هناك حاجة الى التوسع لفائدة إسنادية أو غيرها، ثم ذكرت أقوال العلماء في الحكم على الحديث، ثم دراسته وأقوال العلماء فيه، مستعرضاً لها ومناقشتها، واختتم بالحكم بما توصلت إليه من خلال المقارنة بين أقوالهم وأحكامهم عليها وواقع الرواية، وترجم مختصراً لمن عليه مدار الرواية، ومن له تعلق في الحكم على الحديث . ولم أترجم للصحابة المشتهرين رضي الله عنهم لاشتهارهم، ومن ثم الترجيح بفضل الله بما يظهر لي من حكم على الحديث. وقد جاءت الدراسة على ثلاثة مباحث، شملت ثمانية أحاديث قال عن أسانيد الحافظ ابن كثير " لا بأس به ". فجاء المبحث الأول: بالتعريف بحياة الإمام الحافظ ابن كثير وكتابه إرشاد الفقيه. وكان المبحث الثاني: عن الأحاديث الواردة في أبواب العبادات. ثم المبحث الثالث: عن الأحاديث الواردة في كتابي الجنايات والحدود. ثم ختمته بأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة. وتأتي أهمية هذه الدراسة أنني لم أفق على من اهتم بدراسة هذا اللفظ عند الحافظ ابن كثير رحمه الله وبين مراده من إطلاقه له، فهو يُعد من المحدثين الحفاظ، وكذلك لما له - ابن كثير - من علو كعب في هذا الفن خاصة وفي فنون الشريعة من تفسير، وفقه وأصوله وتاريخ. سائلاً الله ابتداءً وختاماً أن يتقبل الله هذا العمل لوجهه الكريم، وأن يعفوا عن الزلل يعفر، ويتقبله عنده بقبول حسن، إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المبحث الأول التعريف بالحافظ ابن كثير، وكتابه إرشاد الفقيه

الفرع الأول: التعريف بالحافظ ابن كثير :

اسمه هو: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير بن ضوء بن كثير القيسي البصري^(٢).

ولادته: ولد ببصرى بحوران سنة (٧٠٠هـ) ثم رحل إلى دمشق مع أخيه سنة (٧٠٦هـ)، بعد وفاة أبيه الذي كان خطيباً بها .
أمرته: كان ابن كثير من بيت علم وأدب، تتلمذ على كبار علماء عصره، فنشأ عالماً محققاً متقناً، وكان غزير العلم واسع الإطلاع .
مؤلفاته: ترك الحافظ ابن كثير مؤلفات كثيرة قيمة، كان أبرزها البداية والنهاية، وتخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب، وعلوم الحديث، وتخريج أدلة التنبيه، وتفسير القرآن العظيم، وطبقات الشافعية، وشرح في كتاب كبير في الأحكام لم يُتمه، ورتب مسند الإمام أحمد على الحروف، وضم إليه زوائد الطبراني، وأبي يعلى، وله مسند الشيخين^(٣) .
شيوخه: لازم الشيخ جمال الدين المرزي صاحب تهذيب الكمال، وانتفع به وتروّج بابتدائه، وقرأ على شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية، وانتفع بعلمه، وكذا على الشيخ الحافظ المؤرخ شمس الدين الذهبي وغيرهم^(٤) .
وفاته، وثناء العلماء عليه: وهو رحمه الله أشهر من أن يُعرف، وأغنى من أن يُشاد به ويُنوّه بفضلِهِ، كان كثير الاستحضار وسارت تصانيفه في البلاد في حياته وانتفع به الناس بعد وفاته، توفي رحمه الله بعد أن كُفَّ بصره، ودفن في دمشق سنة (٧٧٤هـ)^(٥) .
الفرع الثاني: التعريف بكتاب إرشاد الفقيه:

يُعد كتاب إرشاد الفقيه من كتب التخريج، فهو تخريج لأحاديث كتاب "التنبيه" للإمام الكبير الشيخ أبو إسحاق الشيرازي^(٦) . ولأهمية الكتاب في الفقه الشافعي، فقد تداوله العلماء من بعده بالعبارة دراسة وحفظاً، وشرحاً وتعليقاً عليه، شعراً ونثراً، وكان شارحهُ الإمام ابن كثير ممن حفظهُ أيضاً، ثم وضع عليه شرحهُ الكبير المفيد، وقد قال عنه: " لما كان كتاب التنبيه في الفقه للإمام أبي إسحاق الشيرازي من الكتب المشهورة النافعة ، وكنت ممن من الله عليه بحفظه، ورأيت أن الفائدة لا تتم بدون معرفة أدلته، استخرت الله في جمع أحكام على أبوابه ومسائله أولاً فأولاً حسب الإمكان" ^(٧) . ومما يذكر في أهميته ما جاء في ترجمة الإمام الكبير النووي رحمه الله أنه حفظ التنبيه في أربعة أشهر ونصف، وقرأ ربع المهدّب، ثم صنّف كتابين على التنبيه أحدهما سُمي " تحرير الألفاظ للتنبيه"، والآخر "العُمدة في تصحيح التنبيه"^(٨) . وقد اهتموا في الكتاب حتى نظموه شعراً وشرحاً، وممن نظمهُ الإمام القاضي الأدرعي الشافعي^(٩) فقال ابن كثير: في ترجمته: " وله نظمٌ كثيرٌ، نظم التنبيه في نحو سبعة عشر ألف بيت، وشرحه الإمام العالم محمد بن عقيل بن أبي الحسن بن عقيل البالسّي الشافعي حيث نكّر في ترجمته ذلك بعد أن نكّرهُ باسمه وكنيته ونسبته فقال: البالسّي الشافعي شارح التنبيه"^(١٠). وبما تقدم تتبين قيمة هذا الكتاب، الذي يعطي أهمية إضافية لهذه الدراسة إن شاء الله تعالى .

المبحث الثاني الأحاديث الواردة في كتاب الطهارة، وأبواب العبادات

الحديث الأول: عن جابر رضي الله عنه، قال: " خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ، فَأَصَابَ رَجُلًا مَنَا حَجْرٌ فَشَجَّهُ فِي رَأْسِهِ، ثُمَّ احْتَلَمَ فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ، فَقَالَ: هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي النَّيْمِ؟ قَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ، فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أُخْبِرَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: قَتَلُوهُ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا، فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ^(١١) السُّؤَالُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَّمَّ وَيَعْصِرَ أَوْ يَعْصِبَ عَلَى جُرْجِهِ خُرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا، وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ"^(١٢) .

أولاً: تخريج الحديث: أخرجه: ابو داود، والدارقطني، والبيهقي من طريق عن الزبير بن خريق عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ﷺ^(١٣) .

ثانياً: الحكم على الحديث: قال الحافظ بن كثير: "اسناده لا بأس به"^(١٤) وصححه الحافظ ابن السكن، وابن الملتن، وحسنه التبريزي، والمنائوي^(١٥)، وقال البيهقي: "لم يثبت في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء، وأصح ما روي فيه حديث عطاء بن أبي رباح"^(١٦) وقال الأشبيلي: "لا يروى من وجه قوي"^(١٧)، وضعفه النووي، والغساني، والحافظ ابن حجر، وعلي القاري، والعظيم آبادي^(١٨) .

ثالثاً: دراسة إسناد الحديث: اختلف في هذا الحديث على عطاء بن ابي رباح^(١٩) عن جابر ﷺ، فرواه عن عطاء الزبير بن خريق^(٢٠)، واختلف على عطاء فخالف الأوزاعي^(٢١) - الزبير - فرواه عن عطاء عن ابن عباس ﷺ، قال الدارقطني: "وقيل عنه - الأوزاعي - بلغني عن عطاء، وأرسل الأوزاعي آخره عن عطاء عن النبي ﷺ وهو الصواب"^(٢٢)، وقد تفرد الزبير بن خريق به كما قال ابن السكن أنه لم يسند الزبير بن خريق غير حديثين هذا أحدهما^(٢٣) وقد نص على مخالفة الزبير في هذه الرواية للروايات الأخرى البيهقي فقال: " وهذه الرواية موصولة جُمع فيها بين غسل الصحيح، والمسح على العصابة، والتيمم، إلا إنها تخالف الروايتين الأوليين في الإسناد، والله أعلم"^(٢٤) . وقد أوضح الحافظ ابن حجر أن هذا التفرد الذي لم يقتصر من ابن الزبير على الإسناد، إنما وقع في المتن من موضعين نبّه إليهم الحافظ فقال: " لم يقع في رواية عطاء عن ابن عباس ذكر للتيمم فيه؛ فثبت أن الزبير بن خريق تفرد بسياقه، نبّه على ذلك ابن القطان"، ثم قال في التنبيه

الثاني " لم يقع في رواية ابن أخي عطاء أيضا ذكر المسح على الجبيرة فهو من أفراد الزبير بن خريق" (٢٥) . وكذلك نقلوا عن ابن أبي داود(٢٦) قوله بعد رواية الحديث بقوله: " هذه سنة تفرد بها أهل مكة وحملها أهل الجزيرة، ولم يروه عن عطاء عن جابر غير الزبير بن خريق وليس بالقوي"(٢٧). ونقل الحافظان مغطاي وابن حجر: أن أبا داود قد نصّ على تضعيف الزبير بعد روايته للحديث، وتعقبهم الدكتور بشار عواد معروف فقال: " وهذا لم نقف عليه في السنن، فلعله وهمّ، أو اختلاف في النسخ"(٢٨). قلت: وهذا النص أن ثبت عن أبي داود، أو لم يثبت يؤيده ضعف حال الزبير بن خريق، وقلة روايته، كما نبه إلى ذلك ابن السكن، وقد نقل الدارقطني قول - ابن أبي داود- كما في سننه(٢٩).

خامساً: القول الراجح: ومن هذا الذي تقدم يتلخص لنا أن هذه الرواية اشتملت على مخالفة الزبير، مع ضعفه، وقلة روايته، وبهذا يترجح ضعف هذا الإسناد من هذا الطريق، والله تعالى أعلم .

الحديث الثاني: عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى، فإن التراب له طهور"(٣٠) .

أولاً: تخريج الحديث : أخرجه أبو داود، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي ، من طريق الأوزاعي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه(٣١).

ثانياً: الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن كثير: " أسنده لا بأس به، وإن كان في أسانيده انقطاع"(٣٢) وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وحسنه التبريزي(٣٣)، وضعفه ابن القطان الفاسي، والنووي، والمنذري، وأعله ابن الملقن وضعف إسناده، وقال ابن حجر: " وفي أساندهما مقال"(٣٤) وصححه الشيخ شعيب الأرنؤوط(٣٥) .

ثالثاً: دراسة إسناد الحديث : أختلف في هذا الحديث على الأوزاعي وهو مدار الحديث على وجوه :

الوجه الأول: ضعيف لإبهام الأوزاعي لشيخه، وعدم التصريح به عند قوله: " أنبئت أن سعيداً المقبري حدث عن أبيه"(٣٦) .

الوجه الثاني: معلول لأجل المخالفة، وفيه "محمد بن كثير"(٣٧) رواه عن الأوزاعي عن ابن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه عن أبي هريرة، وهذا الطريق ضعيف أيضاً، لضعف "محمد بن كثير" عموماً كما نص الأئمة على ذلك، وقد نبه بعضهم إلى ضعفه في الأوزاعي خاصة، فقال ابن عدي: "ومحمد بن كثير له روايات عن معمر والأوزاعي خاصة أحاديث عداد مما لا يتابعه أحد عليه"(٣٨) وقال عنه ابن القطان الفاسي: " أضعف ما هو في الأوزاعي"(٣٩). وقال البيهقي: "وخالفه أصحاب الأوزاعي في إقامة إسناده فروى العباس بن الوليد بن مزيد عن أبيه عن الأوزاعي قال: أنبئت أن سعيد بن أبي سعيد حدث عن أبيه عن أبي هريرة، كذلك رواه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، وعمر بن عبد الواحد وهم أعرف بالأوزاعي من الصنعاني؛ فصار الحديث بذلك معلولاً"(٤٠) .

الوجه الثالث: وهو مارواه الحاكم عن محمد بن كثير المصيبي، قال حدثنا الأوزاعي، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه(٤١) وهذا الطريق فيه مما يثير الريبة، فقد رواه "محمد بن كثير" عن الأوزاعي من وجهين:

الوجه الأول: قد ذكر فيه عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

الوجه الثاني: إنه لم يذكر فيه والد سعيد المقبري، وكان الدارقطني أشار إلى هذه المخالفة من "محمد بن كثير" في العلل، فقال: " وقال

محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وقيل: عنه، عن سعيد، عن أبي هريرة"(٤٢) .

رابعاً: القول الراجح: ومن هذا الذي يتقدم من بيان طرق الحديث أن طرق الحديث عن "الأوزاعي" ضعيفة معلولة، والله تعالى أعلم .

الحديث الثالث: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوَضُوءَ، ثُمَّ رَاحَ فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا، أَعْطَاهُ اللَّهُ أَجْرَ مَنْ صَلَّىهَا وَحَضَرَهَا لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْئاً"(٤٣)".

أولاً: تخريج الحديث: أخرجه أحمد، وأبو داود، والنسائي، والحاكم، والبيهقي، من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن محمد بن طحلاء، عن محسن بن علي، عن عوف ابن الحارث، عن أبي هريرة رضي الله عنه(٤٤) .

ثانياً: الحكم على الحديث: قال الحافظ ابن كثير "إسناد جيد، لا بأس به"(٤٥)، وصححه الحاكم وقال: على شرط مسلم، وحسن إسناده النووي(٤٦) وصححه المناوي، والتبريزي(٤٧) .

ثالثاً: دراسة إسناد الحديث: لم أفق عند تخريج الحديث والاطلاع على طريقه أن أحداً من الأئمة قد نقده، وهذا الحديث ليس له طريقاً آخر، قال البزار: " وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد"(٤٨) وهذا مما يجعل إطلاق الصحة على إسناده

فيه نظر، ففي إسناده أيضاً "مُحْصِن بن علي الفهري" وقد تكلموا فيه، فذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي المراسيل، وقال ابن القطان الفاسي: مجهول، لا يعرف إلا بهذا الحديث، وقال الحافظ ابن حجر: مستور^(٤٩). وأما قول الحاكم في المستدرک أنه على شرط مسلم^(٥٠) فلا يستقيم فيه "مُحْصِن بن علي" ليس من رجال صحيح مسلم.

رابعاً: القول الراجح: بهذا يتبين أن إسناده ضعيف، والله تعالى أعلم .

الحديث الرابع: عن عبد الله بن أنيس رضي الله عنه، لما بعثه رسول الله ﷺ إلى خالد بن سفيان الهذلي ليقتله وكان نحو عُرنة وعرفات، أنه صَلَّى العَصْرَ وهو يمشي يومئذ إيماء... الحديث^(٥١).

أولاً: تخريج الحديث: رواه أحمد، وأبو داود، وابن خزيمة وابي يعلى، وابن حبان والبيهقي^(٥٢).

ثانياً: الحكم على الحديث: قال الحافظ ابن كثير: "إسناده لا بأس به"^(٥٣) وصححه ابن خزيمة وابن حبان^(٥٤)، وحسن إسناده الإمامان النووي، والحافظ ابن حجر^(٥٥).

ثالثاً: دراسة الحديث: هذا الحديث مداره على "محمد بن إسحاق"^(٥٦) وهو مشهور بالتدليس عن الضعفاء، قال الإمام النووي بعد أن حسن إسناده عند أبي داود: "وفيه مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن يسار، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ قَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ "عنه" إلا أنه استدرک على كلامه فقال: "لكن قال في رواية البيهقي^(٥٧): "حدثني" فانتفت مفسدة تدليسه فهو حديث حسن، ولم يضعفه أبو داود"^(٥٨). قلت: وكذلك قدر روى عن ثقة وهو "محمد بن جعفر بن الزبير" وقد يُقال إن في إسناده هذا الحديث راوٍ لم يُسمَّ، وهو كما جاء في الإسناده ابن عبد الله بن أنيس" قال الحافظ المنذري "وابن عبد الله بن أنيس -هذا- هو عبد الله بن عبد الله بن أنيس، جاء ذلك مُبَيَّنًا من رواية محمد بن سلمة الحراني عن محمد بن إسحاق"^(٥٩).

رابعاً: القول الراجح: وبالنظر في تقدم يتبين أن الحديث إسناده حسن، والله تعالى أعلم .

الحديث الخامس: عن عليٍّ ؓ، قال: "لما مات أبو طالب أتيت النبي ﷺ، فقلت: إن عمك الشيخ الضال قد مات، قال: اذهب فواره"^(٦٠).

أولاً: تخريج الحديث: أخرجه أحمد، وابن أبي شيبة، وأبو داود، والنسائي، والبيهقي كلهم عن أبي إسحاق السبيعي، عن ناجية بن كعب، عن علي ؓ^(٦١). وأخرجه أحمد وابي يعلى عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي ؓ^(٦٢).

ثانياً: الحكم على الحديث: قال الحافظ ابن كثير: "إسناده لا بأس به" ونقل النووي عن البيهقي أنه قال: "هذا حديث باطل، وأسانيده كلها ضعيفة، وبعضها مُنكر"، وحسن إسناده ابن الملقن، ورد الحافظ ابن حجر على تضعيف البيهقي وقال: "لا يتبين جهة ضعفه"^(٦٣).

ثالثاً: دراسة الحديث: من خلال النظر في تخريج الحديث نجد أن له طريقين:

الطريق الأول: مداره على "ابي إسحاق السبيعي" وهو ثقة مشهور بالتدليس^(٦٤)، روى الحديث عن "ناجية بن كعب"^(٦٥)، واختلف فيه على أبي إسحاق، فرواه شعبة، والثوري، وإسرائيل، وشريك، وزهير، وقيس، وورقاء، وإبراهيم بن طهمان، عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب، عن علي. وخالفهم الحسين بن واقد، وأبو حمزة السكري، روياه عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، ووهما في ذكر الحارث. ورواه الأعمش وقد اختلف عنه، فقال عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن هاني بن هاني، عن علي. وخالف ابن نمير عبد الواحد بن زياد إذ قال عن الأعمش عن أبي إسحاق عن هاني بن هاني عن علي ؓ^(٦٦). وخالف جميع من تقدم في أبي إسحاق معمر إذ قال عن أبي إسحاق عن أبيه عن حذيفة ؓ، وقد حكم الدارقطني على هذا الطريق بالوهم^(٦٨). قال الدارقطني: "وقال يزيد بن زريع، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن أبيه، عن حذيفة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: من غسل ميتاً فليغتسل" ولا يثبت هذا عن أبي إسحاق، والمحفوظ قول الثوري، وشعبة، ومن تابعهما، عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب، عن علي^(٦٩). ووقول الدارقطني: "والمحفوظ قول الثوري، وشعبة، ومن تابعهما، عن أبي إسحاق، عن ناجية بن كعب، عن علي" لا يعني قوة الحديث، إنما يعني أنه المشهور بالحفظ عندهم هو بهذا الطريق. وكما مر بنا في اختلافهم في ناجية، وتفريق البخاري وابن أبي حاتم، وابن حبان، وقول الحافظ فيه: مقبول^(٧٠) يظهر ضعف هذا الطريق من أجل "ناجية" والله أعلم .

الطريق الثاني: وقد اختلف فيه على الحسن بن يزيد الكوفي^(٧١) رواه أصحابه عنه منهم سريح بن يونس، ومحمد بن بكار، وأبو معمر القطيعي، قال ابن عدي بعد أن ذكر إسناده الحديث: "الحسن بن يزيد الكوفي، عن السدي^(٧٢) ليس بالقوي، وحديثه عنه ليس بالمحفوظ"^(٧٣) وبين أن المشهور من هذا الحديث ومداره على أبي إسحاق السبيعي عن ناجية بن كعب عن علي ؓ وأن له أحاديث وهذا أنكر ما رآه

عليه^(٧٤). وقد نقل مثل كلامه البيهقي عن الإمام أحمد^(٧٥). ولعل قائلًا يقول: قد لاحظنا في ترجمة الحسن، أن هناك من قد وثقه كأحمد، وابن معين، والدارقطني، وغيرهم ..؟ قلت: هذا التوثيق لا يتعارض مع قول ابن عدي ومن ضعف هذا الطريق، فمن ضعفه إنما ذكر أنه غير محفوظ من هذا الوجه، وهذا يؤيد قول الامام أحمد في هذا الحديث، مع أن الامام قد وثق الحسن عموماً. وحتى قول ابن عدي في آخر الكلام إنما يدل على تضعيف الحسن عن السدي في بعض الأحاديث، حيث قال: "وللحسن بن يزيد أحاديث غير ما ذكرته وهذا أنكر ما رأيت له عن السدي"^(٧٦). وأخرجه البزار عن حاتم بن الليث، قال: حدثنا إبراهيم بن أبي العباس، قال: حدثنا الحسن بن أبي يزيد الأصم، عن السدي، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي رضي الله عنه إلا أنه زاد فيه سعد بن عبيدة بين إسماعيل السدي وبين أبي عبد الرحمن السلمي، قال البزار: "ولا نعلم روى السدي، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي رضي الله عنه إلا حديثين هذا أحدهما" وقال: " وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن السدي إلا من هذا الوجه"^(٧٧). وقال الدارقطني: "وهو وهم، والقول الأول أصح"^(٧٨) يعني بإسقاط سعد بن عبيدة من السند، وقال ابن المديني: " وخبر الغسل من غسل الميت لا يثبت فيه حديث، ولم نجده إلا عند أهل الكوفة وفي إسناده بعض الشيء"^(٧٩).

رابعاً: القول الراجح : بعد هذا الذي تقدم يتبين ضعف طرق الحديث، والله أعلم بالصواب .

الحديث السادس : عن ابن عباس رضي الله عنه، قال : " ردَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم زينبَ ابنتَهُ على أبي العاصِ بنِ الرَّبِيعِ بالثَّكَّاحِ الأوَّلِ، ولم يُحدِثْ شيئاً " . وفي لفظٍ : " كان إسلامُها قبلَ إسلامِهِ بستَ سنينَ، ولم يُحدِثْ شهادةً، ولا صداقاً"^(٨٠) .

أولاً: تخريج الحديث: أخرجه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، والبيهقي، والدارقطني، عن داود بن الحصين، عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٨١).

ثانياً: الحكم على الحديث: قال الحافظ ابن كثير: إسناده لا بأس به، وصححه أيضا الإمام أحمد^(٨٢)، وقال البخاري: حديث ابن عباس أصح في هذا الباب^(٨٣). وقال الترمذي: " هذا حديث ليس بإسناده بأس"^(٨٤).

قال الترمذي: " قال يزيدُ بن هارونَ حديثُ بن عَبَّاسٍ أَجودُ إِسنادًا، وَالْعَمَلُ على حديثِ عمرو بن شُعَيْبٍ"^(٨٥). وذكره الحاكم في المستدرک، وحسن إسناده الشيخ شعيب الأرنؤوط^(٨٦).

ثالثاً: دراسة الحديث : هذا الحديث مداره على "داود بن الحصين المدني"^(٨٧) عن عكرمة، وقد بين ابن المديني أن رواية مالك عن داود بن الحصين كانت عن غير عكرمة^(٨٨) ليثبت أن مالكاً يتيقن رواية داود عن عكرمة، وهذا مما يؤيد ذهابه إلى نكارتها - أي ابن المديني. كما أن قول البخاري أن حديث ابن عباس أصح في هذا الباب^(٨٩) فلا يفهم منه الصحة المطلقة، إنما أراد الصحة النسبية قياساً بحديث عمرو بن شعيب . وهو ما أراد أن يبينه الترمذي بعد أن ذكر أن في حديث عمرو بن شعيب مقالاً، وأن في الحديث الآخر أيضاً مقال، وبين أن علته عدم معرفة وجه الحديث فقال: " ولعله قد جاء هذا من قبل داود بن حصين من قبل حفظه"^(٩٠). وقوله يؤكد نكارة الرواية، أي عدم وقوفه على الوجه الصحيح للحديث، وهذه النكارة يثبتها قول يزيد بن هارون حيث قال : " حديث ابن عباس أجود إسناداً والعمل على حديث عمرو بن شعيب"^(٩١) . وقال أبو حاتم: " سئل علي ابن المديني عن داود بن حصين فقال: ما روى عن عكرمة فنك الحديث، وقال ابن ابي حاتم: سألت أبي عن داود بن حصين فقال: ليس بقوي ولولا أن مالكاً روى عنه لترك حديثه" وليّن حديثه أبو زرعة، وضعفه العيني^(٩٢). وقال ابن عدي صالح الحديث، وقال الحافظ ابن حجر: " هو ثقة إلا في عكرمة"^(٩٣). ويجدر الإشارة هنا إلى أن قول ابن عدي في " داود بن الحصين " : "وله حديث صالح، وإذا روى عنه ثقة فهو صحيح الرواية، إلا أنه يروي عنه ضعيف فيكون البلاء منهم لا منه، مثل ابن أبي حبيبة هذا، وإبراهيم بن أبي يحيى"^(٩٤). قلت: وقد روى عنه " إبراهيم بن أبي يحيى"^(٩٥) تركوه وكذبه كثيرون، واجمعوا على تركه. إلا أن ابن عدي له في إبراهيم بن يحيى ما يقوي هذا الطريق كما ذهب الإمام أحمد والبخاري، فقال: "وله أحاديث كثيرة، وله كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك، ونسخاً كثيرة، وهذا الذي قاله ابن سعيد هو كما قال^(٩٦)، وقد نظرت أنا في أحاديثه وتبجرتها وفتشت الكل منها فليس فيها حديث منكر، وإنما يروي المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه، أو من قبل من يروي إبراهيم عنه، وكأنه أتى من قبل شيخه لا من قبله، وهو في جملة من يكتب حديثه وقد وثقه الشافعي، وابن الأصبهاني وغيرهما"^(٩٧). وقد يقال: أن في الحديث علة أخرى وهي تدليس محمد بن أسحاق" عن داود بن حصين، أقول: قد صرح ابن اسحاق بالسماح في رواية الترمذي، والحاكم كما في تخريج الحديث فانفتت شبهة التدليس عن هذا الوجه من الحديث، والله أعلم .

رابعاً: القول الراجح : وبالذي تقدم يتبين أن الحديث إسناده حسن، والله تعالى أعلم .

الحديث الأول: عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "عجب ربنا من رجل غزا في سبيل الله فانهزم أصحابه، فعلم ما عليه فرجع حتى أهرىق دمه، يقول الله عز وجل لملائكته: انظروا إلى عبدي رجع رغبة فيما عندي، وشققة مما عندي، حتى أهرىق دمه" ^(٩٨)
أولاً: تخريج الحديث: أخرجه أحمد، وأبو داود، وأبي يعلى، وابن حبان، والطبراني، والحاكم، عن حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب، عن مرة الهمداني، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ ^(٩٩).

ثانياً: الحكم على الحديث: قال الحافظ بن كثير: "لا بأس بإسناده" ^(١٠٠)، وصححه ابن حبان، والحاكم، وقال المنذري: رواه الطبراني موقوفاً بإسناد حسن، وحسنه البُغوي، وكذلك قال الشيخ شعيب الأرنؤوط ^(١٠١).

ثالثاً: دراسة إسناد الحديث: هذا الحديث مداره على "عطاء بن السائب" ^(١٠٢). قال الدارقطني: "دخل عطاء بن السائب البصرة، وجلس؛ فسمع أبا أيوب، وحماد بن سلمة" ^(١٠٣)، في الرحلة الأولى صحيح ^(١٠٤). وهذا من إحدى طرق الحديث، ثم قال: فرفعه حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب. وقال: "ووقفه خالد بن عبد الله، عن عطاء، وروى هذا الحديث قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق، عن مرة، عن عبد الله مرفوعاً، تفرد به يحيى الحماني، عن قيس، ورواه إسرائيل واختلف عنه؛ فقال أحمد بن يونس عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي الكنود، عن عبد الله موقوفاً، وقال يحيى بن آدم: عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، وأبي الكنود، عن عبد الله موقوفاً، وهي رواية البيهقي ^(١٠٥) وصحح وقفه الدارقطني ^(١٠٦). قلت: ذكر العقيلي أن حماد بن سلمة ممن سمع من عطاء بعد اختلاطه، وذكر أنه كان لا يفصل هذا من هذا ^(١٠٧). قال المعلمي اليماني -رحمه الله- في بيان رواية حال حماد بن سلمة: "ونصوص الأئمة تبين أن حماداً أثبت الناس في ثابت وحميد مطلقاً، وكأنه كان قد أتقن حفظ حديثهما، فأما حديثه عن غيرهما فلم يكن يحفظه، فكان يقع له فيه الخطأ إذا حدث من حفظه، أو حين يحول إلى الأصناف التي جمعها كما مر ^(١٠٨). ومما تقدم يتلخص أن المرفوع فيه علتين هما: ١- شبهة الاختلاط عند "عطاء بن السائب". ٢- احتمال عدم ضبط الراوية عن "حماد بن سلمة" عن عطاء، وقد وجدنا أن الدارقطني قد رجح صحة الموقوف عن أبي عبيدة، وأبي الكنود، عن عبد الله، دون حماد وعطاء.
القول الراجح: وبهذا يترجح صحة الطريق الموقوف، والله تعالى أعلم.

الحديث الثامن: عن حكيم بن حزام، قال: "تهى رسول الله ﷺ أن يُستفاد في المساجد، وأن تُنشَدَ فيها الأشعار، أو تُقامَ فيها الحدود" ^(١٠٩).
أولاً: تخريج الحديث: أخرجه أحمد، وأبي داود، وابن السكن، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي، عن زفر بن وثيمة، عن حكيم بن حزام رضي الله عنه ^(١١٠).

ثانياً: الحكم على الحديث: قال الحافظ ابن كثير: لا بأس بإسناده، وصححه ابن السكن، والحاكم، وقال الحافظ بن حجر لا بأس بإسناده، وقال ابن الجوزي لا يصح، وضعفه الأشبيلي وابن القطان الفاسي، والحافظ ابن حجر ^(١١١).

ثالثاً: دراسة الحديث: روي هذا الحديث من وجهين، الوجه الأول: مرفوعاً عن محمد بن عبد الله الشعيثي، عن "العباس بن عبد الرحمن المدني" ^(١١٢) عن حكيم بن حزام رضي الله عنه، وهذا الطريق ضعيف لجهالة "العباس بن عبد الرحمن" جهله ابن حزم، والحسيني في الإكمال ^(١١٣)، وابن القطان الفاسي، إلا أن الحافظ عاد واستتكر على الحسيني تجهيله له، وقال إنه غلط قبيح والذي في مُسند حكيم بن حزام من مُسند أحمد عن "القاسم بن عبد الرحمن المزني"، وذكر أنه هكذا في ترجمة المزني في الأطراف لـ "زفر بن وثيمة"، وأنه في الجملة ليس "للعباس بن عبد الرحمن" في مسند أحمد عن حكيم بن حزام، وإن المزني تصحفت إلى المدني فهو القاسم بن عبد الرحمن المزني ^(١١٤). وقد بين الشيخ شعيب أن هذا وهم من الحافظ بن حجر رحمه الله ^(١١٥).

قلت: الحافظ بن حجر لم يُجهله، إنما نقله عن ابن القطان أما رواية وكيع عن محمد الشعيثي عن القاسم فقد نص البخاري رحمه الله أن "وكيعاً قد روى عن محمد، عن القاسم بن عبد الرحمن المدني، عن حكيم، عنه" ^(١١٦) هذا الحديث، وليس كما قال الشيخ شعيب رحمه الله أن القاسم لم يروي عن حكيم رضي الله عنه، والله أعلم. أما الوجه الثاني للحديث: وهو الوجه الموقوف رواه "محمد بن عبد الله الشعيثي" عن "زفر بن وثيمة" ^(١١٧) قال الإمام أحمد: "لم يرفعه، يعني حجاجاً" ^(١١٨) وهو راوي الحديث، وهذا الوجه فيه عِللٌ قد ذكرها الأئمة، وهي:

الأولى: عدم ترجح السماع بين "زفر بن وثيمة" و"حكيم بن حزام" رضي الله عنه، قاله دُحيم، وشك في سماعه ابن حبان وابن القطان، وذكره المزني بصيغة (قيل)، وقال ابن عبد الهادي فيه انقطاع ^(١١٩). قلت: الذين ذكروا عدم السماع لم يجزوا إلا دُحيم، وأما الباقر فكلامهم بصيغة الشك لا الجزم. وقد ذكر البخاري رحمه الله وفي أكثر من موضع أن "زفر" روى عن "حكيم بن حزام" وروى عنه "الشعيثي" ^(١٢٠).

الثانية: ادعاء جهالة " زفر بن وثيمة" قاله ابن القطان^(١٢١)، ولكن ذكره ابن حبان في "تقاته"، وادعى- ابن القطان- أمراً آخر فقال: وقد تفرد عنه محمد بن عبد الله الشعيثي، وليس كما ذكر فقد روى عنه ابن عجلان أيضاً حديث "إذا خطب إليكم من ترضون دينه ... الحديث"، قال الحافظ بن حجر له رواية^(١٢٢).

والثالثة: تضعيف " محمد بن عبد الله الشعيثي" الذي نقله ابن القطان^(١٢٣) وهذا ليس على إطلاقه فقد وثقه غير واحد، منهم: دُحيم، وابن معين، والفلاس، وابن حبان، وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به^(١٢٤).

رابعاً: الحكم على الحديث: بعد هذا الذي تقدم يتبين ان الحديث اسناده حسنٌ من هذا الوجه لعدم ترجح انقطاعه، وقد اثبت البخاري رحمه الله السماع بين " زفر وحكيم ﷺ" والمثبت مقدم على النافي، وقد صحح هذا الوجه كما ذكرنا ابن السكن والحاكم، والله تعالى أعلم .

الخاتمة وأهم النتائج

بعد الاستقراء لأحكام الحافظ ابن كثير رحمه الله، ومقارنة أقواله بهذا اللفظ مع أقوال وأحكام الائمة، يمكننا تلخيص عدة نتائج بما يأتي:

١- اشتملت الدراسة على ثمانية أحاديث قال الحافظ ابن كثير عن أسانيدھا " لا بأس به" وقد روى الإمام أبو داود جميع هذه الأحاديث في سننه .

٢- وجدت أن الحافظ ابن كثير يحكم على الحديث بأنه "لا بأس به"، ثم يتبعه بحكم آخر لأحد الائمة، وقد يكون مخالفاً لحكمه، ولا يبين سبب المخالفة، ولعل طريقة تصنيف الكتاب، وسعة مادته لا تسمح .

٣- أظهر البحث أن طريقة الحافظ ابن كثير عند إطلاق لفظ " لا بأس به " أنه يسير على طريقة الفقهاء بقبول الحديث الذي عليه العمل عند الفقهاء لوجود قرائن أخرى، وأن لم يقبله أهل الحديث، وقد يعتبره ضعيفاً كما في النتيجة القادمة .

٤- قد يضيف الحافظ ابن كثير لفظة أخرى إلى قوله: " لا بأس به " ويريد بها تقوية الحديث كقوله " أسناده جيد، لا بأس به " وهو مما يوحي أن لفظة " لا بأس به " لوحدها عنده إنما هي بمعنى إسناده ضعيف يعمل به بقرائن أخرى.

٥- قد يُتبع الحافظ ابن كثير بعد قوله عن الحديث: "لا بأس به " بعض الأحاديث من وجوه أخرى، وهذا مما يؤيد أنه لا يريد بقوله "لا بأس به" الصحة المطلقة، فهو يحتمل الحسن، والغالب هو الضعف للحديث الذي يجبر بالمتابعات والشواهد، والله أعلم .

٦- إن الأحاديث التي حكم عليها بقوله: "لا بأس به" هي غالباً من الأحاديث التي اختلفت في رجال إسنادها بين الاحتجاج أو الرد، وهذا مما يُظهر علو كعب الحافظ ابن كثير ومعرفته بأحوال الرجال .

المصادر والمراجع

١- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ تأليف: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (المتوفى: ٥٨١ هـ) .

٢- أحوال الرجال، تأليف: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (المتوفى: ٢٥٩ هـ)، تحقيق: صبحي البديري السامرائي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة النشر: ١٤٠٥، عدد الأجزاء: ١.

٣- إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، للإمام الحافظ المفسر الفقيه إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: بهجة يوسف حمد أبو الطيب، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ-١٩٩٦ م .

٤- الأسماء والصفات للبيهقي - الأسماء والصفات للبيهقي، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - عدد الأجزاء: ٢ .

٥- إكمال تهذيب الكمال : تأليف مغطاي بن قليج بن عبد الله البكري المصري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢ هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ١٢.

٦- البداية والنهاية، تأليف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤ هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- ٧- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، المؤلف: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ابن الملقن (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٩ .
- ٨- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق: محمد حامد الفقي، دار النشر: المطبعة السلفية، البلد: مصر، سنة الطبع: ١٣٤٧هـ، عدد الأجزاء: ١ .
- ٩- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تأليف: علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٦ .
- ١٠- التاريخ الكبير: المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - عدد الأجزاء: ٨ .
- ١١- تبصير المنتبه بتحريр المشتبه، تأليف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد الجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، عدد الأجزاء: ٤ .
- ١٢- تحفة اللبيب بمن تكلم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير «التقريب»، المؤلف: أبو عمرو نور الدين بن علي بن عبد الله السدعي الوصابي، قدم له: محمد بن عبد الله الإمام، الناشر: مكتبة ابن عباس للنشر والتوزيع، المنصورة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، عدد الأجزاء: ٢ .
- ١٣- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي)، تأليف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني، الناشر: دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦، عدد الأجزاء: ٢ .
- ١٤- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني، تأليف: عبد الله بن يحيى بن أبي بكر الغساني . سنة الوفاة ٦٨٢ هـ، تحقيق: أشرف عبد المقصود عبد الرحيم ، الناشر: دار عالم الكتب، سنة النشر: ١٤١١ هـ، مكان النشر: الرياض، عدد الأجزاء: ١ .
- ١٥- تذكرة الحفاظ: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، (سنة الوفاة ٧٤٨)، تحقيق، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر، مكان النشر بيروت، عدد الأجزاء: ٤ .
- ١٦- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تأليف أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، (سنة الوفاة ٨٥٢) تحقيق د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر دار الكتاب العربي، سنة النشر، مكان النشر بيروت، عدد الأجزاء: ١ .
- ١٧- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ٤٠٦ - ١٩٨٦، عدد الأجزاء: ١ .
- ١٨- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ٤ .
- ١٩- تهذيب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، (٧/ ٢٠٠) .
- ٢٠- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزني (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠، عدد الأجزاء: ٣٥ .
- ٢١- الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣، عدد الأجزاء: ٩ .

- ٢٢- الجرح والتعديل، تأليف : عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي
خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، عدد الأجزاء: ١١ .
- ٢٣- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى : ٦٧٦هـ)، المحقق :
حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، الناشر : مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، عدد
الأجزاء : ٢ .
- ٢٤- الخلافيات ، تأليف : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، (ت: ٤٥٨ هـ) ، تحقيق : مشهور بن حسن آل سلمان،
الناشر: دار الصميعي، الطبعة: الأولى، المجلد الأول ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، المجلد الثاني ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، المجلد الثالث ١٤١٧ هـ -
١٩٩٧ م / عدد الأجزاء: ٣ .
- ٢٥- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني،
الناشر دار المعرفة، سنة النشر، مكان النشر بيروت، عدد الأجزاء ٢*١ .
- ٢٦- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق:
محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، عدد الأجزاء: ٤ .
- ٢٧- سنن الترمذي : تأليف : لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (٢٠٩ ، ٢٧٩ هـ)، المحقق : بشار عواد معروف، الناشر : دار
الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر : ١٩٩٨ م، عدد الأجزاء : ٦ .
- ٢٨- سنن الدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى:
٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة
الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ٥ .
- ٢٩- السنن الصغرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، (سنة الوفاة ٤٥٨هـ)، تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر
مكتبة الدار، سنة النشر ١٤١٠ - ١٩٨٩، مكان النشر المدينة المنورة، عدد الأجزاء ١ .
- ٣٠- السنن الكبرى: تأليف : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق:
محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- ٣١- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، تأليف : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المحقق : مكتب تحقيق التراث،
الناشر: دار المعرفة ببغداد، الطبعة: الخامسة ١٤٢٠ هـ .
- ٣٢- سؤالات السلمى للدارقطني، تأليف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمى
(المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى،
١٤٢٧ هـ، عدد الأجزاء: ١ (ص: ٣٦٦) .
- ٣٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف : عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى:
١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط
- ٣٤- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف : محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، (ت: ٣٥٤)، تحقيق شعيب
الأرناؤوط، الناشر مؤسسة الرسالة، سنة النشر ١٤١٤ - ١٩٩٣، مكان النشر بيروت، عدد الأجزاء ١٨ .
- ٣٥- المختلطين، تأليف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلاني (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. رفعت
فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ١ .
- ٣٦- صحيح ابن خزيمة تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمى النيسابوري، (ت: ٣١١) تحقيق د. محمد مصطفى
الأعظمي، الناشر المكتب الإسلامي، سنة النشر ١٣٩٠ - ١٩٧٠، مكان النشر بيروت، عدد الأجزاء ٤ .
- ٣٧- الضعفاء الكبير، تأليف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي
أمين قلعي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ٤ .
- ٣٨- الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر

- ٣٩- طبقات المدلسين، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، (سنة الوفاة: ٨٥٢) تحقيق د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر مكتبة المنار، سنة النشر ١٤٠٣ - ١٩٨٣، مكان النشر عمان .
- ٤٠- طبقات المفسرين للداوودي، تأليف: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، راجع النسخة: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، عدد الأجزاء: ٢، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ .
- ٤١- علل الترمذي الكبير، تأليف: محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، عدد الأجزاء: ١.
- ٤٢- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تأليف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة - الرياض.
- ٤٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، المؤلف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ، عدد الأجزاء: ١٤١.
- ٤٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، (سنة الوفاة ٨٥٢)، تحقيق محب الدين الخطيب، الناشر دار المعرفة، مكان النشر بيروت، عدد الأجزاء ١٤.
- ٤٥- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: محمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي دمشقي، (سنة الوفاة ٧٤٨)، تحقيق محمد عوامة، الناشر دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، سنة النشر ١٤١٣ - ١٩٩٢، مكان النشر جدة، عدد الأجزاء ٢ .
- ٤٦- الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م .
- ٤٧- كَشَفُ الْمَنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمَصَابِيحِ، تأليف: محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المناوي ثم القاهري، الشافعي، صدر الدين، أبو المعالي (المتوفى: ٨٠٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. مُحَمَّدُ إِسْحَاقُ مُحَمَّدُ إِبْرَاهِيمَ، الناشر: الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ٥،
- ٤٨- لسان الميزان، تأليف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ١٠.
- ٤٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، عدد الأجزاء: ٣ .
- ٥٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: علي بن أبي بكر الهيثمي، (سنة الوفاة ٨٠٧هـ)، تحقيق، الناشر دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي، سنة النشر ١٤٠٧ مكان النشر القاهرة، بيروت، عدد الأجزاء ١٠ .
- ٥١- المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر .
- ٥٢- المحرر في الحديث، تأليف: المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، المحقق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، الناشر: دار المعرفة - لبنان / بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٢ .
- ٥٣- المحلى بالآثار: المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، عدد الأجزاء: ١٢ .

٥٤- مختصر سنن أبي داود، تأليف: الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (المتوفى: ٦٥٦ هـ) ، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م ، عدد الأجزاء: ٣،

٥٥- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (المتوفى: ١٤١٤ هـ)، الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ .

٥٦- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤ هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ٩ .

٥٧- المستدرک على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - عدد الأجزاء: ٤

٥٨- مسند أبي يعلى، تأليف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧ هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ ، عدد الأجزاء: ١٣ .

٥٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

٦٠- مسند البزار تأليف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢ هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م)، عدد الأجزاء: ١٨ .

٦١- مصابيح السنة، تأليف: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦ هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، عدد الأجزاء: ٤ - .

٦٢- مصنف ابن أبي شيبة = الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تأليف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥ هـ) ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ ، عدد الأجزاء: ٧،

٦٣- المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، (ت: ٣٦٠) ، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مكتبة الزهراء، سنة النشر - ١٩٨٣ ، مكان النشر الموصل، عدد الأجزاء ٢٥ .

٦٤- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، البيهقي (المتوفى: ٤٥٨ هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوفاء (القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م، عدد الأجزاء: ١٥ .

٦٥- المغني في الضعفاء، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، - بيروت، عدد الأجزاء ٩ .

٦٦- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تأليف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤ هـ)، حققه: دكتور محمد أمين، تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، عدد الأجزاء: ٧ .

٦٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمِاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م عدد الأجزاء: ٤

٦٨- النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني» ، تأليف : المؤلف: أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، عدد الأجزاء: ٤، (١/ ٢٩٢) .

الهوامش

- (١) هو كتاب التنبيه في الفقه الشافعي، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦ هـ).
- (٢) ينظر: طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٣٤) .
- (٣) ينظر: طبقات المفسرين للداوودي (١/ ١١١) .
- (٤) ينظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (٢/ ٤١٤) .
- (٥) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١/ ٦٧) .
- (٦) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، شيخ الشافعية ومُدْرَس النظامية ببغداد كما ذكر الإمام ابن كثير رحمه الله، وهو صاحب كتاب التنبيه، والمهذب، والنكت في الخلاف، واللمع في أصول الفقه، وكتاب التبصرة، وطبقات الشافعية وغير ذلك . البداية والنهاية لابن كثير، (١٣ / ٢٧٨) .
- (٧) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه (١/ ٨) - مقدمة التحقيق .
- (٨) ينظر: البداية والنهاية لأبن كثير (١٣ / ٢٧٨) وتكررة الحُفَاطِ للذهبي (٤ / ١٤٧٠ - ١٤٧٢) .
- (٩) هو: علي بن سليم بن ربيعة بن سليمان الأذري، أبو الحسن، ضياء الدين: قاض، من فضلاء الشافعية. ولد بنابلس، وتنقل في قضاء النواحي نحو ستين عاما. وحكم بدمشق نيابة عن القنوي. له نظم كثير، ستة عشر ألف بيت. وله موشحات ومواليا وأزجال. توفي بالرملة (فلسطين) .، ينظر: الدرر الكامنة: (٣: ٥٣) .
- (١٠) ينظر: البداية والنهاية لإن كثير (١٤ / ١٤٤) .
- (١١) عي عن حُجَّتِه عيًّا، وَعَيَّبْتُ بهذا الأمر وعنه، إذا لم أهدد لوجهه، وأعياني الأمرُ أنْ أضبطه، وهو الجهل بالشيء، ينظر: كتاب العين، للفراهيدي (٣/ ٣٥٦)، مادة (عي).
- (١٢) ينظر: إرشاد الفقيه، كتاب الطهارة، باب التيمم تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٠) .
- (١٣) سنن أبي داود، كتاب: الطهارة باب: المجروح يتيمم (١/ ٩٣) رقم: ٣٣٦ . سنن الدارقطني، كتاب الطهارة - باب جواز التيمم لصاحب الجراح مع استعمال الماء وتعصيب الجرح (١/ ١٨٩) ، رقم: ٧٢٩. السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الطهارة - باب الجرح إذا كان في بعض جسده دون بعض (١/ ٢٢٧) رقم: ١١١٥، عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي، كتاب الطهارة- باب المسح على العصائب والجبائر (١/ ٢٢٨).
- (١٤) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه ، . كتاب الطهارة ، باب التيمم (١/ ٧٥) .
- (١٥) ينظر: مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي، كتاب الطهارة - باب الغسل (١/ ١١٥) ، كَشَفُ الْمَنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمَصَابِيحِ، للمُنَاوِي، كتاب الطهارة - باب التيمم (١/ ٢٥٤) . البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملحق، كتاب الطهارة - باب التيمم (٢/ ٦١٥) ، التلخيص الحبير لابن حجر، كتاب الطهارة باب التيمم - (١/ ٢٦٠)، بلوغ المرام من أدلة الأحكام (ص: ٤٣).
- (١٦) ينظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي كتاب الطهارة - باب المسح على الجبائر (٢/ ٤١) رقم الحديث: ١٦٦٠ .
- (١٧) ينظر: الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ لإبن الخراط، كتاب الطهارة - باب في التيمم (١/ ٢٢٣) .
- (١٨) ينظر: خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، للنووي، كتاب التيمم (١/ ٢٢٣)، رقم: ٥٨٠، تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني، للغساني . (ص: ٥٧)، بلوغ المرام، باب التيمم ، (ص: ٥٠) ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للهروي باب التيمم (٢/ ٤٨٤)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للمباركفوري كتاب الطهارة - باب التيمم (٢/ ٢٣٠)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، كتاب الطهارة - باب المجذور يتيمم وفي بعض النسخ المجروح يتيمم (١/ ٣٦٧) .

١٩) عطاء بن أبي رباح، واسمه أسلم القرشي مولاهم أبو محمد المكي: وكان ثقة فقيها عالما كثير الحديث، ينظر: تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني (٧/ ٢٠٠) .

(٢٠) الزبير بن خريق الجزري: قال الحافظ بن حجر: " قلت وقال أبو داود عقب حديثه في كتاب السنن ليس بالقوي، وكذا قال الدارقطني". وهو قليل الحديث: قال الحافظ أبو علي بن السكن: " لم يسند الزبير بن خريق غير حديثين هذا أحدهما، والآخر عن أبي أمامة الباهلي" ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ الذهبي وثق، وذكره في الضعفاء ينظر: الثقات لابن حبان (٤/ ٢٦٢)، الكاشف (١/ ٤٠١)، المغني في الضعفاء (١/ ٢٣٧) تهذيب التهذيب، الأولى، ١٣٢٦هـ، عدد الأجزاء: ١٢، (٣/ ٣١٥) .

(٢١) الأوزاعي هو: عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو: يحمد الشامي الدمشقي، أبو عمرو الأوزاعي (إمام أهل الشام في زمانه في الحديث و الفقه) قال الحافظ: ثقة جليل (ت: ٥٧ هـ) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٣٤٧) .

(٢٢) وهي من رواية ابن ماجة والدارقطني ينظر: سنن ابن ماجة، كتاب الطهارة - باب: في المجروح تصيبه الجنابة فيخاف على نفسه إن اغتسل، (١/ ٣٦٢) رقم: ٥٧٢، وسنن الدارقطني - كتاب الطهارة - باب جواز التيمم لصاحب الجراح مع استعمال الماء وتعصيب الجرح (١/ ١٨٩) .

٢٣) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/ ٣٠٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣١٤) .

(٢٤) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي: جماع ابواب التيمم، باب الجرح إذا كان في بعض جسده دون بعض (١/ ٣٤٧) .

(٢٥) ينظر: التلخيص الحبير - كتاب الطهارة - باب التيمم (١/ ٢٦١) .

(٢٦) هو: عبدالله بن سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني، الحافظ الثقة (ت: ٣١٦هـ) ينظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٤٣٣) .

(٢٧) ينظر: سنن الدارقطني - كتاب الطهارة - باب جواز التيمم لصاحب الجراح مع استعمال الماء وتعصيب الجرح (١/ ١٨٩)، رقم: (٧٢٩) .

(٢٨) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٤٢)، تقريب التهذيب، (ص: ٢١٤)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/ ٣٠٤) .

(٢٩) ينظر: سنن الدارقطني - كتاب الطهارة - باب جواز التيمم لصاحب الجراح مع استعمال الماء وتعصيب الجرح (١/ ١٨٩)، رقم: (٧٢٩) .

(٣٠) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه باب طهارة البدن والثوب (١/ ١١٢) .

(٣١) ينظر: سنن أبي داود كتاب الطهارة، باب الأذى يصيب النعل (١/ ١٠٥) رقم: ٣٨٥، قال ابن كثير: واخرجه أحمد، ولم أقف عليه في مسند أحمد، إلا ان أبا داود قد رواه عن أحمد كما يتضح من الأسناد .

وكذلك قال محقق الارشاد " رواية أحمد لم نجدها عن أبي هريرة"، ينظر: هامش تحقيق إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه باب طهارة البدن والثوب (١/ ١١٢)، وصحيح ابن خزيمة، كتاب الطهارة باب ذكر وطء الأذى اليابس بالخف والنعل والدليل على أن ذلك لا يوجب غسل الخف ولا النعل وأن تطهيرهما يكون بالمشي على الأرض الطاهرة بعدها، (١/ ١٤٨)، رقم: ٢٩٢، وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، كتاب الطهارة - باب ذكر الإخبار بأن النعال إذا وطئت في الأذى يطهرها تعقيب التراب إياها (٤/ ٢٤٩) رقم: ١٤٠٣، السنن الكبرى للبيهقي كتاب الطهارة - باب طهارة الخف والنعل (٢/ ٤٣٠) رقم: ٤٤١٩ - ٤٤٢٠، المستدرك على الصحيحين (١/ ٢٧١) كتاب الطهارة - رقم: ٥٩٠ - ٥٩١ .

(٣٢) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه باب طهارة البدن والثوب (١/ ١١٢) .

(٣٣) ينظر: صحيح ابن خزيمة كتاب الطهارة باب ذكر وطء الأذى اليابس بالخف والنعل والدليل على أن ذلك لا يوجب غسل الخف ولا النعل وأن تطهيرهما يكون بالمشي على الأرض الطاهرة بعدها، (١/ ١٤٨)، رقم: ٢٩٢، صحيح ابن حبان كتاب الطهارة - باب ذكر الإخبار بأن النعال إذا وطئت في الأذى يطهرها تعقيب التراب إياها (٤/ ٢٤٩) رقم: ١٤٠٣، المستدرك على الصحيحين (١/ ٢٧١) كتاب الطهارة - رقم: ٥٩٠ - ٥٩١، مشكاة المصابيح للتبريزي (١/ ١٠٩) .

- (٣٤) ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ١٢٦)، المجموع شرح المذهب، كتاب الطهارة - باب ازالة النجاسة (٢/ ٥٩٩) ونقل عن الأمام النووي أنه صحح الحديث في خلاصة الاحكام ولم أقف عليه . ومختصر سنن أبي داود، الطهارة - باب الاذى يصيب النعل (١/ ١٢٦)، التلخيص الحبير، كتاب الطهارة - باب شروط الصلاة (٢/ ٧٩٨)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/ ٩١) .
- (٣٥) ينظر: صحيح ابن حبان كتاب الطهارة - باب ذكر الإخبار بأن النعال إذا وطئت في الأذى يطهرها تعقيب التراب إياها (٤/ ٢٤٩) رقم : ١٤٠٣ .
- (٣٦) ينظر: سنن أبي داود كتاب الطهارة ، باب الاذى يصيب النعل (١/ ١٠٥) رقم : ٣٨٥ .
- (٣٧) محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي الصنعاني أبو يوسف نزيل المصيصة، قال البخاري: " ضعفه أحمد، وقال بعث إلى اليمن فأتى بكتاب بعد فأخذه فرواه" قال الحافظ: صدوق كثير الغلط . ينظر: التاريخ الكبير للبخاري، (١/ ٢١٨) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٤) .
- (٣٨) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، (٧/ ٥٠١) .
- (٣٩) ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ١٢٦) .
- (٤٠) ينظر: الخلافيات للبيهقي، مسألة لا يجوز إزالة النجاسات بما سوى الماء من المائعات، (١/ ١٤١) .
- (٤١) ينظر: المستدرک على الصحيحين، كتاب الطهارة (١/ ٢٧٢) .
- (٤٢) ينظر: علل الدارقطني (٨/ ١٦٠) .
- (٤٣) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، كتاب الصلاة - باب صلاة الجماعة (١/ ١٦٩) .
- (٤٤) ينظر: مسند أحمد (١٤/ ٥٠٩) رقم: ٨٩٤٧، سنن أبي داود كتاب الصلاة - باب فيمن خَرَجَ يُرِيدُ الصَّلَاةَ فَسَبَقَ بِهَا (١/ ١٥٤) رقم: ٥٦٤، سنن النسائي كتاب الصلاة - باب حَدُّ إِذْرَاكِ الْجَمَاعَةِ (٢/ ٤٤٦) رقم: ٨٥٤ ، المستدرک على الصحيحين كتاب الإمامة وصلاة الجماعة (١/ ٣٢٧) رقم: ٧٥٤، سنن البيهقي الكبرى، كتاب الصلاة - باب من خرج يريد الصلاة فسبق بها (٣/ ٦٩) رقم: ٤٧٨٩، سنن البيهقي الصغرى - كتاب الصلاة - باب من استحَبَّ أَنْ يَصَلِيَ مَعَهُ وَكَانَ قَدْ صَلَّى (ص: ٣٣٣) رقم: ٥٨٣ .
- (٤٥) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه (١/ ١٦٩) .
- (٤٦) ينظر: المستدرک على الصحيحين كتاب الإمامة وصلاة الجماعة (١/ ٣٢٧) رقم: ٧٥٤، وقال على شرط مسلم، خلاصة الأحكام- كتاب الجماعة - باب يَسْتَحَبُّ لِمَنْ صَلَّى جَمَاعَةً ثُمَّ حَضَرَ مِنْ لَمْ يُدْرِكْهَا أَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُ، وَجَوَّازَ جَمَاعَةً بَعْدَ جَمَاعَةِ الْمَسْجِدِ فِيهِ، إِذَا لَمْ يَخْفِ مَفْسَدَةَ (٢/ ٦٦٣) رقم : ٢٢٩٤ .
- (٤٧) ينظر: كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح (١/ ٤٤٢) رقم : ٨٣٠، مشكاة المصابيح للتبريزي - كتاب الصلاة- باب ما على المأموم من المتابعة وحكم المسبوق (١/ ٢٥٣) .
- (٤٨) ينظر: مسند البزار (٢/ ٤١٥) رقم : ٨١٨٠ .
- (٤٩) ينظر: الثقات لابن حبان (٥/ ٤٥٨)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/ ١٤٣)، تقريب التهذيب (ص: ٥٢٢) .
- (٥٠) ينظر: المستدرک على الصحيحين كتاب الإمامة وصلاة الجماعة (١/ ٣٢٧) رقم: ٧٥٤،
- (٥١) ينظر: إرشاد الفقيه من أدلة التنبيه، باب صلاة الخوف (١/ ١٨٨) .
- (٥٢) ينظر: مسند أحمد (٢٥/ ٤٤٠) رقم: ١٦٠٤٧، ١٦٠٤٨، وسنن أبي داود ، كتاب الصلاة - باب صلاة الطالب (٢/ ٤٣٦) رقم : ٢٨٨، مسند أبي يعلى الموصلي (٢/ ٢٠١) رقم : ٩٠٥ ، صحيح ابن خزيمة بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الصَّلَاةِ مَا شِئْنَا عِنْدَ طَلَبِ الْعُدُوِّ (٢/ ٩١)، صحيح ابن حبان باب ذكر عبدالله بن أنيس (١٦/ ١١٤) رقم: ٧١٦٠، السنن الكبرى للبيهقي- كتاب السير- باب من يبدأ بجهاده من المشركين (٩/ ٦٥) رقم : ١٧٨٨٤ .
- (٥٣) ينظر: إرشاد الفقيه من أدلة التنبيه، باب صلاة الخوف (١/ ١٨٨) .
- (٥٤) ينظر: صحيح ابن خزيمة- بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الصَّلَاةِ مَا شِئْنَا عِنْدَ طَلَبِ الْعُدُوِّ (٢/ ٩١)، وصحيح ابن حبان باب ذكر عبدالله بن أنيس (١٦/ ١١٤) .
- (٥٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر - باب قوله : غزوة الرجيع (٧/ ٣٨٠) .

- (٥٦) هو: محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار ويقال كومان المدني أبو بكر، قال الحافظ بن حجر: " صدوق يدلس" (ت: ١٥٠هـ) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧)، طبقات المدلسين (ص: ٥١) .
- (٥٧) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي - كتاب السير - باب من يبدأ بجهاذه من المشركين (٩/ ٦٥) رقم: ١٧٨٨٤ .
- (٥٨) ينظر: خلاصة الأحكام - باب صلاة شدة الخوف (٢/ ٧٥٠) .
- (٥٩) ينظر: مختصر سنن أبي داود، للمنذري باب صلاة الطالب (١/ ٣٦١) . والرواية التي أشار إليها المنذري في سنن البيهقي الكبرى - باب العدو يكون وجه القبلة في صحراء لا يواريهم شيء في قلة منهم وكثرة من المسلمين (٣/ ٢٥٦) رقم: ٥٨٢٠ .
- (٦٠) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه - باب غسل الميت (١/ ٢٢١) .
- (٦١) ينظر: مسند أحمد (٢/ ٣٣٢) رقم: ١٠٩٣، مصنف ابن أبي شيبة، في المسلم يغسل المشرك يغتسل أم لا، (٢/ ٤٧٠) ، وفي الرجل يموت له (٣/ ٣٢)، رقم: ١١٨٤٠، و(٣/ ٣٣) رقم: ١١٨٤٨، وفضائل علي ابن ابي طالب ﷺ (٦/ ٣٦٨) رقم: ٣٢٠٨٩، سنن أبي داود - كتاب الجنائز - باب الرجل يموت له قرابة مشرك (٣/ ٢١٤) رقم: ٣٢١٤، سنن النسائي - كتاب الطهارة باب الغسل من مواراة المشرك (٤/ ٣٨٣) رقم: ٢٠٠٥، و باب مواراة المشرك (١/ ٦٤٧) رقم: ٢١٣٣، كتاب الخصائص - باب ذكر ما خص به النبي صلى الله عليه وسلم علياً من الدعاء سنن النسائي الكبرى (٥/ ١٥١) رقم: ٨٥٣٤ . وسنن البيهقي الكبرى - جماع غسل الميت - باب المسلم يغسل ذا قرابته من المشركين ويتبع جنازته ويدفنه ولا يصلي عليه (٣/ ٣٩٨) رقم: ٦٤٥٨ .
- (٦٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٢٣) رقم: ١٠٧٤، و مسند أبي يعلى الموصلي (١/ ٣٣٥) رقم: ٤٢٤ .
- (٦٣) ينظر: خلاصة الأحكام - كتاب الجنائز - باب ما جاء في اغتسال من غسل ميتاً، ووضوء من مسّه، أو حملة (٢/ ٩٤٠) رقم: ٣٣٣٨، التلخيص الحبير - كتاب الجنائز (٢/ ٢٣٣)، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (٢/ ٢١) رقم: ٨٦٨ .
- (٦٤) هو: عمرو بن عبد الله بن عبيد أو علي أو ابن أبي شعيرة، الهمداني، أبو إسحاق السبيعي الكوفي: ثقة، عابد، مكثر، اختلط آخر عمره، مشهور بالتدليس، (ت: ١٢٧) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣)، طبقات المدلسين، لابن حجر ١ (ص: ٤٢) .
- (٦٥) هو ناجية بن كعب الاسدي: قال ابن المديني: " مجهول" وقال الجوزجاني " مذموم" وقال ابن حبان: " كان شيخاً صالحاً إلا أن في حديثه تخليط لا يشبه حديث أقرانه الثقات عن علي فلا يعجبني الاحتجاج إذا انفرد وفيما وافق الثقات فإن احتج به محتج أرجو أنه لم يجرح في فعله ذلك" ينظر: أحوال الرجال للجوزجاني، ١، (ص: ٥٥)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم: ٣، (٣/ ٥٧)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٩/ ٢٥٤)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٠١) .
- (٦٦) ينظر: علل الدارقطني (٤/ ١٤٥) .
- (٦٧) ينظر: المصدر السابق .
- (٦٨) ينظر: علل الدارقطني (٤/ ١٤٥) .
- (٦٩) ينظر: المصدر السابق .
- (٧٠) ينظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٠١) .
- (٧١) قال الحافظ بن حجر: "قال أحمد ثقة ليس به بأس، الا أنه حدث عن السدي عن أوس بن ضممعج، وقال بن معين لا بأس به وكذا قال أبو حاتم، قلت ووثقه الدارقطني وغيره وأما بن عدي فقال ليس بالقوي وتكره بن حبان في الثقات. وقال الذهبي في الميزان: لا أدري هل أراد بن عدي نفي القوة عنه أو أراد أنه ليس هو الحسن بن يزيد المعروف بالقوي" ينظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٣٢٨) .
- (٧٢) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، قال ابن عدي: " له أحاديث يروها عن عدة شيوخ له، وهو عندي مستقيم الحديث صدوق لا بأس به. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٤٩) .
- (٧٣) ينظر: الكامل في الضعفاء (٣/ ١٧٣) .
- (٧٤) ينظر: المصدر السابق .
- (٧٥) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي - جماع أبواب الغسل - باب الغسل من غسل الميت (١/ ٤٥٤) .
- (٧٦) ينظر: الكامل في الضعفاء (٣/ ١٧٣) .
- (٧٧) مسند البزار (١/ ١٢٠) رقم: ٥٩٢ .

- (٧٨) ينظر: العلل للدارقطني ١٥٩/٤ .
- (٧٩) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي - جامع أبواب الغسل - باب الغسل من غسل الميت (١/ ٤٥٤) .
- (٨٠) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه - باب نكاح المشرك (٢/ ١٦٨) .
- (٨١) ينظر: مسند أحمد (٣/ ٣٦٩) رقم : ١٨٧٦، و(٤/ ١٩٥) رقم : ٢٣٦٦ ، سنن أبي داود - كتاب الطلاق تفريع أبواب الطلاق - باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها - (٢/ ٢٧٢) رقم : (٢٢٤٠)، سنن الترمذي - كتاب النكاح - باب ما جاء في الزوجين (٣/ ٤٤٨) رقم : ١١٤٣ ، سنن ابن ماجه (١/ ٦٤٧) رقم : ٢٠٠٩ ، كتاب النكاح - باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر، المستدرك على الصحيحين ، كتاب معرفة الصحابة - باب ذكر مناقب أبي العاص بن الربيع ختن رسول الله صلى الله عليه وسلم، (٣/ ٢٦٣) و(٣/ ٧٤٠)، وسنن البيهقي الكبرى، جامع أبواب ما يحرم من نكاح الحرائر وما يحل منه - باب من قال لا يفسخ النكاح بينهما بإسلام أحدهما إذا كانت مدخولا بها حتى تقضي عدتها قبل إسلام المتخلف منهما قاله عطاء وعمر بن عبد العزيز رحمهما الله (٧/ ١٨٧)، السنن الصغرى للبيهقي- كتاب النكاح- باب أحد الزوجين يسلم بعد الدخول (٦/ ١٧٦) رقم: (٢٤٨١)، سنن الدارقطني - كتاب النكاح - باب المهر (٣/ ٢٥٤) .
- (٨٢) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه - باب نكاح المشرك (٢/ ١٦٨)، مسند أحمد (١١/ ٥٣٠) رقم: (٦٩٣٨).
- (٨٣) ينظر: علل الترمذي الكبير ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما، (ص: ١٦٦) رقم : ٢٨٩ .
- (٨٤) ينظر: سنن الترمذي - كتاب النكاح - باب ما جاء في الزوجين يسلم احدهما (٢/ ٤٣٩) رقم: ١١٤٣ .
- (٨٥) والحديث هو : " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِي بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ" ينظر: سنن الترمذي أبواب النكاح ، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما، (٣/ ٤٤٩) رقم : ١١٤٤ .
- (٨٦) ينظر: المستدرك على الصحيحين كتاب معرفة الصحابة - باب ذكر مناقب أبي العاص بن الربيع ختن رسول الله صلى الله عليه وسلم، (٣/ ٢٦٣) ، و(٣/ ٧٤٠)، هامش مسند أحمد (٥/ ٣٢٢) رقم : (٣٢٩٠).
- (٨٧) هو : داود بن الحصين القرشي الأموي ، أبو سليمان المدني، مولى عمرو بن عثمان بن عفان. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٠٩) ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٨/ ٣٧٩) .
- (٨٨) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٠٩) .
- (٨٩) ينظر: علل الترمذي الكبير- ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما، (ص: ١٦٦) رقم : ٢٨٩ .
- (٩٠) ينظر: سنن الترمذي - كتاب النكاح - باب ما جاء في الزوجين يسلم احدهما (٢/ ٤٣٩) رقم: ١١٤٣ .
- (٩١) ينظر: المصدر السابق .
- (٩٢) ينظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٠٩)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٣٥) .
- (٩٣) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ١٩٨) .
- (٩٤) ينظر: الكامل في الضعفاء (٣/ ٥٦١) .
- (٩٥) قال البخاري: جهمي تركه ابن المبارك والناس، و قال أحمد : قري معتزلي جهمي كل بلاء فيه ، وقال يحيى القطان: كذاب، ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ١٥٨) .
- (٩٦) قول ابن عدي: " سألت أحمد بن محمد بن سعيد فقلت: تعلم أحدا أحسن القول في إبراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي؟ فقال لي: نعم، حدثنا أحمد بن يحيى الأودي، قال: سألت حمدان بن الأصبهاني، يعني محمدا فقلت: أنتين بحديث إبراهيم بن أبي يحيى؟ فقال: نعم. ثم قال لي أحمد بن محمد بن سعيد: نظرت في حديث إبراهيم بن أبي يحيى كثيرا، وليس هو بمنكر الحديث" ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٥٧) .
- (٩٧) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٦٧) .
- (٩٨) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه - كتاب الجنائيات - باب قتال المشركين (٢/ ٣١١) .

- (٩٩) ينظر: مسند أحمد (٦١ / ٧) رقم: (٣٩٤٩)، سنن أبي داود (١٩ / ٣) رقم: (٢٥٣٦)، مسند أبي يعلى الموصلي (٩ / ١٧٩) رقم: (٥٢٧٢)، و(٩ / ٢٤٤) رقم: (٥٣٦١)، صحيح ابن حبان - فصل قيام الليل - ذكر الإخبار عما يستحب للمرء الاجتهاد في لزوم التهجد في سواد الليل، والثبات عند إقامة كلمة الله العليا
- (٦١ / ٢٩٧)، صحيح ابن حبان (٦١ / ٢٩٨) رقم: (٢٥٥٨)، المعجم الكبير للطبراني (١٠ / ١٧٩) والمستدرک للحاكم - كتاب الجهاد (٢ / ١١٢) رقم: (٢٥٣١) .
- (١٠٠) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه - كتاب الجنائيات - باب قتال المشركين (٢ / ٣١١) .
- (١٠١) ينظر: الترغيب والترهيب للمنذري - كتاب النوافل - باب الترغيب في قيام الليل (١ / ٤٣٦)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (٢ / ٣٠١)، مصابيح السنة للبغوي: باب القصد في العمل (١ / ٤٣٧)، هامش مسند أحمد (٧ / ٦٢) .
- (١٠٢) هو: عطاء بن السائب بن زيد، أبو يزيد، النَّقَّي، ويُقال: ابنُ السائبِ بنِ مالك، الكوفي، أحد الأعلام على لين فيه، ثقة ساء حفظه بآخره، ينظر: المختلطين للعلائي (ص: ٨٢) .
- (١٠٣) هو: حماد ابن سلمة ابن دينار البصري أبو سلمة، قال الحافظ: ثقة عابد تغير حفظه بأخرة. ينظر: تقريب التهذيب (ص: ١٧٨) .
- (١٠٤) ينظر: سؤلات السلمي للدارقطني: (ص: ٣٦٦) .
- (١٠٥) ينظر: الأسماء والصفات للبيهقي، جَمَاعُ أَبْوَابِ إِثْبَاتِ صِفَاتِ الْفِعْلِ - باب ما جاء في الضحك (٢ / ٤٠٩) .
- (١٠٦) ينظر: علل الدارقطني (٥ / ٢٦٧) .
- (١٠٧) ينظر: الضعفاء للعقيلي (٥ / ٧) .
- (١٠٨) ينظر: النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد المؤلف: أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، ٤، (١ / ٢٩٢) .
- (١٠٩) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه - باب حد الزنا (٢ / ٣٦١) .
- (١١٠) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه - باب حد الزنا (٢ / ٣٦١)، مسند أحمد (٢٤ / ٣٤٤) رقم: (١٥٥٧٩)، مسند أحمد (٢٤ / ٣٤٦) رقم: (١٥٥٨٠)، سنن أبي داود، كتاب الحدود - باب في إقامة الحد في المسجد (٤ / ١٦٧)، البدر المنير (٨ / ٧٢٢)، سنن الدارقطني - كتاب الحدود والديات وغيره (٤ / ٦٥)، المستدرک للحاكم - كتاب الحدود (٤ / ٣٧٨)، السنن الكبرى للبيهقي - جماع صفة السوط - باب لا تقام الحدود في المساجد (٨ / ٥٦٩)، و كتاب آداب القاضي - باب ما يستحب للقاضي من أن لا يكون قضاؤه في المسجد (١٠ / ١٧٧) .
- (١١١) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه - باب حد الزنا (٢ / ٣٦١)، التلخيص الحبير - كتاب حد شارب الخمر (٤ / ١٤٦)، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١ / ٤٠٣)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣ / ٣٤٤)، بلوغ المرام من أدلة الأحكام - باب المساجد (ص: ١٣٠) .
- (١١٢) هو: العباس أو عَبَّاسُ بن عبد الرَّحْمَنِ المَدَنِي، قال ابن القطان الفاسي، والحسيني في الاكمال " عَنْ حَكِيمِ بنِ حَزَامٍ وَعَنْهُ مُحَمَّدُ بن عبد الله الشعيثي مَجْهُولٌ" ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣ / ٣٤٥)، (ص: ٢٢٦) .
- (١١٣) ينظر: المحلى بالآثار لابن حزم (ص: ٢٢٦) .
- (١١٤) ينظر: تعجيل المنفعة (١ / ٧١٥) .
- (١١٥) قال الشيخ شعيب: قول الحافظ هذا وهمٌ نشأ من تحريف وقع في نسخته من المسند، والتي بنى عليها كتابه "أطراف المسند" ٢٨٠/٢، فقد جاء فيه كذلك أنه القاسم بن عبد الرحمن، والصواب أن العباس بن عبد الرحمن والقاسم بن عبد الرحمن راويان اثنان، كلاهما يروي عنهما محمد ابن عبد الله الشعيثي، إلا أن الذي يروي عن حكيم بن حزام هو العباس بن عبد الرحمن المدني كما جاء في "تهذيب الكمال"، وفي جميع نسخنا الخطية، وفي مصادر التخريج التي روت الحديث من طريق وكيع وغيره. وبقيته رجاله ثقات. ينظر: هامش مسند أحمد (٢٤ / ٣٤٥) رقم: (١٥٥٧٩) .
- (١١٦) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (٣ / ٤٢٩) .

(١١٧) هو: زُفَرُ بْنُ وَثِيْمَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ الدَّمَشْقِيِّ، قال دحيم: كان ثقة وقال المفضل بن غسان الغلابي: ثقة وقال النسائي ليس به بأس ونكره بن حبان في الثقات وقال أبو حاتم الرازي ضعيف الحديث ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الحافظ: مقبول، ينظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٢٨٠)، تقريب التهذيب (ص: ٢١٥) .

(١١٨) ينظر: مسند أحمد (٢٤/ ٣٤٦) رقم: (١٥٥٨٠) ، وحجاج هو : حجاج بن محمد المصيصي ، أبو محمد الأعور، قال ابراهيم الحربي : دخل عليه ابن معين فرآه يختلط، فقال لأبنيه لا تُدخِلْ عليه أحدا، وقال الحافظ ثقة ثبت ، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، وقال ماضره الأختلاط اعتمادا على قول الحربي عن ابن معين، ينظر: المختلطين لأبو سعيد العلائي (ص: ١٩)، تحفة اللبيب بمن تكلم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير «التقريب» (١/ ٣٣٨) .

(١١٩) ينظر: الثقات (٤/ ٢٦٤)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/ ٣٥٤)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣/ ١٠٦) المحرر في الحديث، تأليف : المؤلف : شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : ٧٤٤هـ)، المحقق : د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، الناشر : دار المعرفة - لبنان / بيروت، الطبعة : الثالثة ، ١٤٢١ هـ ، عدد الأجزاء : ٢ ، باب المساجد (ص: ٢٦٦) .

(١٢٠) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ، (٣/ ٤٢٩)، (٣/ ٤٣١) .

(١٢١) ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ٣٤٤) .

(١٢٢) ينظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/ ٣٥٥) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١/ ١٥٨) .

(١٢٣) ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ٣٤٥) .

(١٢٤) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/ ٣٥٤)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣/ ١٠٦) تهذيب التهذيب (٩/ ٢٨١) .